نشر في جريدة الدستور الثلاثاء ٢٠٠٣/١٢/٢ صفحة تكنولوجيا المعلومات ص ٣١ زاوية خبراء

تصاعد عمليات جرائم شبكة الانترنيت وانخفاض الخسائر المالية مع مطلع عام ٢٠٠٣

د ظاهر شاهر القشي

من الملاحظ وفي الآونة الأخيرة تنبه العالم لجرائم الحاسوب بشكل ملحوظ، ومحاولة الحد منها بشتى الطرق والوسائل، فلقد عكفت الكثير من المؤسسات المهنية التكنولوجية المتخصصة وبالتعاون مع الجهات الأمنية بمختلف أنواعها على العمل بشتى الطرق لمتابعة هذه الجرائم ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لها، ليس للحد منها فقط ولكن للحد من الخسائر المالية التي تسببها عمليات اختراق أجهزة الحواسيب عبر شبكة الانترنيت من قبل الغير، وإنشاء قوانين دولية تحاسب المتلاعبين، ويبدو أن هذه المحاولات قد بدأت تؤتي ثمارها.

فلقد جاء في تقرير في موقع Security Wire Digest في ٢٠٠٣/٦/٢ بأن معهد أمن الحاسوب Computer security Institute وبالتعاون مع مكتب المباحث الاتحادي الأمريكي FBI قاما باستطلاع أراء ٥٣٠ شركة أمريكية من الذين تعرضت أنظمتهم إلى اختراقات عبر شبكة الانترنيت، ووجدوا بأنه ورغم أن مستوى الاختراقات لا يزال عالي جدا وتصاعد بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠١ إلا أن خسائر تلك الشركات المالية الناتجة عن عمليات الاختراقات انخفضت بما يقارب أل ٥٠%، فلقد انخفضت خسائر تلك الشركات البالغة في عام ٢٠٠١ ما يقارب أل ٤٥٥ مليون دولار سنويا لتصبح حاليا ما يقارب ٢٠١ مليون دولار سنويا.

ويتابع التقرير قوله بان بأن ٩٢% من الشركات عينة الاستطلاع يقرون بأنه وبالرغم من جميع الإجراءات الاحترازية التي يتخذونها، إلا أن عمليات اختراق أنظمتهم لا تزال جارية خلال العام، وكل ما استطاعوا فعله هو محاولة الحد من الخسائر التي يتكبدوها، والتي أحيانا يتمكنوا من حسرها في خسائر غير مالية تتمثل بفقدان أنظمتهم بعض المعلومات الخاصة، وتقر ٤٥% من الشركات بأن اغلب الاختراقات التي يتعرضوا لها تكون نتيجة تواطأ داخلي من بعض أفراد الإدارة، وأن ٧٨% من عمليات الاختراقات تتم عبر وسائط شبكة الانترنيت.

ومن خير الأدلة على صحة ما جاء به تقرير معهد أمن الحاسوب، ما ذكره موقع Nationalpost.com في ٢٠٠٣/٧/٢٨ عن الحادثة التي حصلت على موقع الطيران الكندي عبر الانترنيت والخاص ببرامج حجوزات الزبائن الأعضاء ، حيث استطاع كل من دخل على ذلك الموقع في يوم وقوع الخلل فيه الاطلاع على المعلومات الشخصية الخاصة بالأعضاء، كعناوينهم الشخصية،

وتواريخ ميلادهم، وتواريخ التحاقهم بالبرنامج، وعدد ساعات طيرانهم، وحساباتهم الشخصية الخاصة، ولكن ما لم يتم التمكن من الاطلاع عليه انحصر فقط ببطاقات اعتمادهم وأرقامهم السرية الخاصة بدخول الموقع، وقد قام الطيران الكندي بإغلاق الموقع بعد تقريبا ساعتين من وقوع الحادثة.

ورغم أن المتحدث باسم الطيران الكندي يوعز الخلل الذي حدث للموقع نتيجة خطأ فني في الشبكات ويستبعد أي عملية اختراق، إلا أن بعض أعضاء برنامج الحجوزات يقولوا غير ذلك، حيث انهم كانوا على علم مسبق بأنه هنالك عملية اختراق جارية، وقد ابلغوا الطيران الكندي بذلك إلا أن الإدارة لم تأخذ كلامهم على محمل الجد وقامت بإغلاق الموقع بعد مرور ساعتين من حصول عملية الاختراق مما أعطى المخترق الوقت الكافي للحصول على المعلومات التي يريدها.

ويقول ارني ابرمان Arnie Aberman (أحد أعضاء البرنامج والعميد السابق لكلية الطب في جامعة تورونتو) بأنه ومن السخرية بأنني عندما اكتشفت الخلل في قرابة الساعة الخامسة والنصف صبيحة وقوع الاختراق قمت بالاتصال خمس مرات بالإدارة واخبروني بأنه لن يتم معالجة الأمر قبل الساعة الثامنة صباحا لحين دوام الموظفين.

ويقول لاورا كووكي Laura Cooke (المتحدث باسم طيران مونتريال) بان شركة IBM الكندية والمبرمجة لنظام برامج الحجوزات كانت على علم مسبق بنقاط ضعف النظام، وقد وجدوا أن هنالك ٥٠ عملية حجز قد تمت خلال الخلل الذي حصل للنظام وبعد التدقيق لم يجدوا أي عملية تلاعب بالحسابات حيث أن نظام الحماية كان جيدا، ولإيقاف عملية الخلل (الاختراق) كل ما قاموا بعمله هو إغلاق الموقع بعد مرور ساعتين من الحادثة.

صحيح ورغم أن الشركة استطاعت الحد من الخسائر المالية تماما، ولكنها لم تستطع منع الغير من الاطلاع على المعلومات الشخصية الخاصة بزبائنها، ويقول أحد الأعضاء بأن عدم تمكن الشركة من حماية عنوانه الشخصي ورقم هاتفه يعد أهم لديه من حماية بطاقة اعتماده، ويقول آخر انه من العار على شركة بهذا الحجم توفير سبل حماية للحد من الاختراقات المالية وعدم توفير طاقم فني على مدار الساعة لمتابعة موقعها ومراقبته بشكل جيد.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ألا يمكن أن يكون فقدان المعلومات بدرجة من الأهمية توازي الخسائر المالية؟ وهل يكفي وجود قوانين تحاسب المخترقين وقراصنة الانترنيت دون وجود قوانين تلزم الشركات على التعامل بالشفافية المتناهية مع زبائنها واطلاعها على نقاط ضعف أنظمتها؟